

مشروع تحديات الانتقال في سوريا  
ورقة مناقشة (16)

**هل التصعيد بين فرنسا وتركيا في الشرق الأوسط وخارجه حتمي؟**  
دوروثي شميد، برنامج المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بشأن تركيا والشرق الأوسط

## مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

### مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

### المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

### المؤلف

### دوروثي شميد

دوروثي شميد هي خبير في قضايا البحر الأبيض المتوسط وتركيا، كما أنها حاصلة على دبلوم في الإدارة العامة من معهد الدراسات السياسية في باريس ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بانتيون سوربون. وقد عملت بوصفها محللاً للمخاطر القطرية لدى بنك كريدي أجريكول إندوسوايز، واضطلعت بمهام استشارية لمؤسسات عامة (المفوضية الأوروبية، وزارة الاقتصاد الفرنسية، وزارة الخارجية)، إلى جانب منظمات غير حكومية وشركات خاصة، قبل أن تنضم إلى المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في عام 2002.

وقد أعدت دوروثي شميد تحليلًا مستفيضًا بشأن سياسة الاتحاد الأوروبي والسياسة الفرنسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، ومسألة التحول الديمقراطي المستحث، والاقتصاد السياسي، والتوازن الإقليمي للقوى. كما أنها بدأت برنامج تركيا المعاصرة التابع للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية منذ عام 2008 وطورته لمتابعة التحولات في السياسة التركية وصعود السياسة الخارجية التركية في جوارها وخارجه. وتركز أبحاثها الحالية على ديناميات الإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط، ومستقبل ثقافة الدولة الربعية، وأجندات ما بعد الصراع، والتنافس الجديد على النفوذ بين القوى في المنطقة.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

في السنوات الأخيرة، لم تكن فرنسا وتركيا على وفاق فيما يتعلق بملفات الشرق الأوسط . وقد تصاعدت الخلافات بصورة ملحوظة بين البلدين حول الأوضاع في سوريا وليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط ومؤخرًا في القوقاز، مما أثار مخاوف من نشوب صراع بالوكالة مع مواجهة عسكرية مباشرة بين عضوي حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي محاولة لحشد الدعم الأوروبي الواسع النطاق، تتحدى فرنسا بقوة الطموحات التركية "العثمانية الجديدة"؛ حيث أن باريس قلقة من تصرفات أنقرة البعيدة عن توقعات باريس بشأن ماهية مصالح تركية الوطنية والتي هي ضيقة تاريخياً من المنظور الفرنسي. وعلى المدى المتوسط، يبدو أن البلدين يختبران أحدهما الآخر لإعادة تحديد مناطق نفوذ كل منهما وتكييف أهداف سياستهما الخارجية في الديناميات المضطربة في مرحلة ما بعد الربيع العربي. ويتردد صدى هذا التنافس على السلطة على الصعيد المحلي، حيث يتجاوب الرأي العام الفرنسي والتركي على حد سواء مع الروايات السلبية المتنامية حيال الطرف "الأخر".\*

### سوريا: التعاون والخلاف والقيادة المتغيرة

كان رد الفعل الأولي لفرنسا على الانتفاضة السورية في عام 2011 مترددًا. وبعد الضغط الذي مارسه الرئيس نيكولا ساركوزي للقيام بعملية عسكرية باهظة التكلفة في ليبيا في مارس/ آذار من أجل هدف غير مؤكد، أراد ضمان ألا يؤدي المزيد من العمل العسكري الإقليمي في سوريا إلى تورط كبير. ولذلك، قررت باريس ألا تخاطر بفتح جبهة أخرى دون أن تتأكد من أن جهودها يمكن أن تحقق نجاحًا سياسيًا سريعًا، وجاء التقييم الذي قدمه الدبلوماسيون ووكالات الاستخبارات مختلطًا بدرجة تبعث على الإحباط.

ومع ذلك، فقد راهنت تركيا على سوريا بشكل طموح، وربما استخلصت دروسًا معاكسة من العمليات الليبية التي رفضت الانضمام إليها في البداية. وبدا الانتشار المتزايد للثورات غير قابل للسيطرة، وتشير التطورات في ليبيا إلى أن تفكك الدولة قد يكون له آثار غير مباشرة على المناطق الساخنة الإقليمية الأخرى. وقد راقبت تركيا، التي تشترك في حدود بطول 900 كيلومتر مع سوريا، تصاعد التوترات عن كثب، واتخذت قرارًا مبكرًا بدعم المعارضة السورية، تاركة فرنسا بقيادة ساركوزي متأخرة في هذا الشأن. ورحبت أنقرة بالنشطاء المناهضين للأسد على أراضيها، وحاولت رعاية الجماعات السياسية، وقدمت السلاح للفصائل المقاتلة. كما تركت الحدود مفتوحة أمام اللاجئين الفارين من القتال للاستقرار في الجانب التركي.

عندما أصبح فرانسوا هولاند رئيسًا في ربيع عام 2012، كان الخط الرسمي هو العمل على التقارب مع تركيا بعد سنوات من التوترات الثنائية. وكانت العلاقة قد تدهورت تدهورًا خطيرًا في ظل قيادة ساركوزي بسبب الجدول حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - فقد كرر الرئيس الفرنسي السابق باستمرار أن تركيا ليست دولة أوروبية وأنه شخصيًا يعارض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم أن الدبلوماسيين الفرنسيين

\* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

قد فوجئوا بالتأكيد بنطاق الانخراط التركي المبكر في سوريا، إلا أنهم رأوا أيضًا في ذلك فرصة لتجزئة علاقاتهم مع أنقرة والتعاون بشأن مسألة معقدة تعقيدًا شديدًا. وبالتالي، يمكن للفرنسيين تجنب المخاطرة ودعم الجهود الدبلوماسية التركية متى تلاققت مع مصالحهم. وكانت الأراضية المشتركة الأكثر سهولة هي إدانة جرائم الحرب التي اقترفها بشار الأسد وطلب انتقال سياسي شامل.

وقد أدى مخطط التعاون المقتصر على مجالات محددة المشار إليه الغرض منه على نحو جيد إلى أن نشأت قوتان سياسيتان جديدتان في سوريا: ظهور تنظيم الدولة الإسلامية والتمكين الذاتي للأكراد الذي تجلى مع صعود وحدات حماية الشعب. وحتى عام 2015، كان الفرنسيون يعضون الطرف عن تأثير التطرف الديني الذي خلفته الجماعات المسلحة المتناحرة فيما بينها في سوريا والعلاقة المتناقضة، ولكن الداعمة، التي كانت تركيا تتمتع بها معها. حتى أن لوران فابيوس، وزير الخارجية الفرنسي في ذلك الوقت، ذكر أن جماعة جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة تقوم "بعمل جيد" في سوريا. غير أن الهجوم الإرهابي على صحيفة شارلي إيبدو في باريس أصبح نقطة التحول في العلاقات. وكان رد الفعل الرسمي التركي على المأساة أقل من غامضًا. وقد أعلن أحمد داوود أوغلو، وزير الخارجية التركي، أنه كان ينبغي على الصحفيين ألا يهينوا الإسلام في المقام الأول وأنهم يبحثون عن المتاعب. وفي هذا الوقت، نظر المزيد من الدول بعمق في مسارات المقاتلين الجهاديين الأوروبيين واكتشفوا أن تركيا، بموافقة ضمنية من سلطات الدولة، أصبحت الطريق الرئيسي إلى سوريا أو، كما وُصفت آنذاك، "الطريق السريع للجهاد". وبدأت صورة تركيا تتدهور في أعين الرأي العام الفرنسي، ولم يتفاقم هذا إلا بعد أن بدأت القوات المسلحة التركية والوكلاء العرب السوريين في شن الحرب على قوات حرب العصابات الكردية التابعة لوحدات حماية الشعب (YPJ) في شمال شرق سوريا. وأصبحت وحدات حماية الشعب، بحسبانها العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، حليف عسكري للتحالف المناهض لتنظيم الدولة، وكان يُنظر إليهم على نطاق أوسع على أنهم أبطال تقدميون يقاومون الأتراك الاستبداديين والقوميين المتطرفين والإمبرياليين.

في الفترة من عام 2013 إلى عام 2016، من مظاهرات غازي إلى محاولة انقلاب عسكري فاشلة، كانت تركيا قد ابتعدت ببطء عن شركائها الغربيين الذين بدأوا في التنديد بالاستبدادية المتصاعدة لتركيا وأسلمتها في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان. وبعد عام 2016، لجأ الرئيس التركي إلى موسكو للتعويض عما اعتبره نقصًا تامًا في الدعم من الشركاء الأمريكيين والأوروبيين. وتوترت العلاقة السياسية مع الغرب أكثر مع كل توغل عسكري تركي جديد في سوريا. وكانت تركيا، التي ترى نفسها عضوًا لا غنى عنه في الناتو لكونها ثاني أكبر قوة عسكرية في الحلف، تضع الناتو تحت الضغط بشراء أنظمة الأسلحة الروسية التي عارضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومع ذلك، استمر التعاون في مجال إنفاذ القانون والاستخبارات في العمل بكفاءة لمواجهة التطرف الإسلامي، الذي كان يُنظر إليه على أنه تهديد مشترك لكل من تركيا ونظرائها الأوروبيين.

## ليبيا: مزيد من صراعات القوى وراء القيم

في ليبيا، لم تؤد الإطاحة بمعمر القذافي إلى إرساء الديمقراطية بشكل فوري، عوضاً عن ذلك، شهدت فرنسا وتركيا تزايد الفوضى هناك. وبعد عام 2014، تزايد إدراك فرنسا لاحتمال انتشار هذا الاتجاه الجديد للإسلام المتطرف من منطقة المشرق العربي إلى شمال أفريقيا. كما خشت فرنسا من أن تصبح ليبيا، بحسبانها دولة منهاراً، نقطة عبور رئيسية للاتجار بالبشر من أفريقيا إلى أوروبا. وفي الوقت نفسه، كانت فرنسا قلقة أيضاً على مصالحها الاقتصادية في ليبيا الغنية بالنفط، التي كانت ذات يوم واحدة من أكثر المواقع ربحية لشركة توتال إس إيه (Total SE)، وهي شركة طاقة فرنسية. وبدأت باريس، وهي تراهن على الرجل الذي بدا مجهزاً على النحو الأفضل لخدمة هذه المجموعة المتعددة من المصالح، وهو ما أدى إلى مساعدة المشير خليفة حفتر سراً وتقديم الأسلحة والمشورة العسكرية له ولمؤيديه. وكانت الإدارة العامة للأمن الخارجي الفرنسية، وهي وكالة الاستخبارات الخارجية الفرنسية، مسؤولة في المقام الأول عن اتباع هذه الاستراتيجية المحفوفة بالمخاطر في عهد الرئيس هولاند، والتي في إطارها تغذي باريس الحرب الأهلية بينما تدعم علناً عملية السلام التي تتوسط فيها الأمم المتحدة.

عند تنصيب إيمانويل ماكرون رئيساً جديداً في عام 2017، تواصل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، غسان سلامة، الذي أضفت عليه مسيرته الأكاديمية في باريس احتراماً كبيراً بوصفه مثقفاً في الأوساط المقربة من ماكرون. وقد قدم الرئيس المنتخب حديثاً نفسه على أنه صانع سلام، على النقيض من جهود نيكولا ساركوزي لاستعادة سمعة فرنسا في الشرق الأوسط. وفي يوليو/ تموز 2017، اجتمع ماكرون مع رئيس الوزراء فايز السراج المقيم في طرابلس وخصمه خليفة حفتر في لا سيل سان كلاود، بالقرب من باريس، لوضع الأساس لاتفاق سلام. وقد التقوا مرة أخرى في الإليزيه في مايو/ أيار 2018، لكن المفاوضات توقفت عندما بدأت قوات حفتر هجومها للاستيلاء على طرابلس في ربيع عام 2019.

تركيا، من جانبها، نظرت إلى ليبيا من منظورين مختلفين. فقد كانت في البداية مهتمة سياسياً بدعم حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج المعترف بها دولياً، والتي بدت خلفيتها وحاشيتها متوافقة مع الميول الأيديولوجية المؤيدة للإخوان المسلمين الخاصة بحزب العدالة والتنمية التركي. وقد أصبح حفتر قائداً في المعسكر العربي المؤيد للمحافظين المدعوم من مصر والإمارات، وبالتالي أقل قبولاً لدى تركيا. وهذا ما وضع تركيا تلقائياً في مواجهة علاقات باريس السياسية والثقافية والعسكرية الوثيقة مع القاهرة وأبو ظبي. ومن المنظور الثاني، أرادت تركيا الحصول على تعويض عن خروجها القسري من ليبيا في عام 2011، حيث كان لها وجود اقتصادي قوي جداً هناك قبل الحرب. وهكذا بدأت أنقرة في مغازلة السلطات الشرعية ولكن الخاضعة للحصار في طرابلس، وأرسلت لها أسلحة ومستشارين عسكريين. أخيراً، انضمت تركيا إلى الحرب في أوائل عام 2020، ونشرت وكلائها العسكريين والسوريين لمساعدة حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج رسمياً. ويُزعم أن السراج كافأ أردوغان بدفع 12 مليار دولار أمريكي مقابل الحماية العسكرية التركية، كما أنهما وقعا كذلك

اتفاقاً بحرياً يعيد تحديد مناطقيهما البحرية، بين الساحل الجنوبي لتركيا على البحر الأبيض المتوسط والساحل الشمالي الشرقي لليبيا، مما يمد الحدود البحرية التركية إلى عمق المنطقتين اليونانية والقبرصية.

ومن ثم، وجدت فرنسا وتركيا نفسيهما على طرفي نقيض في ليبيا. وقد كان تأثير فرنسا على مفاوضات السلام يتراجع بحيث انتقل إلى ألمانيا. وشاركت كل من فرنسا وتركيا في عملية السلام الجديدة التي بدأت في برلين في يناير/ كانون الثاني 2020. وأيدت باريس الاستنتاجات التي تصر على فرض حظر صارم على تصدير الأسلحة إلى ليبيا. وفي مايو/ أيار، شجب وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، الذي شعر بالمزيد من التوتر إزاء التدخل العسكري التركي في الصراع، "إضفاء الطابع السوري" على الصراع الليبي. وأعقب ذلك حادث خطير في يونيو/ حزيران عندما ادعت الفرقاطة الفرنسية كوربيه (Courbet)، التي تشارك في العملية البحرية لحلف الناتو قبالة السواحل الليبية، أنها تتفقد سفينة شحن تبحر رافعة العلم التنزاني. ولم تتوقف السفينة التي اشتبهوا في أنها كانت تنقل أسلحة وترافقها البحرية التركية. وادعى الفرنسيون أن الرادارات التركية أضاءت كوربيه ثلاث مرات، وهو ما اعتبر عملاً عدائياً. وقد نُقل الخلاف لمناقشته من قبل الدول الأعضاء في حلف الناتو، ولكن باريس لم تتمكن من الحصول على إجماع الناتو بإدانة تركيا.

وكانت هذه المواجهة الرمزية نقطة تحول بالنسبة إلى الفرنسيين، حيث تسببت في قلق كبير للضباط العسكريين رفيعي المستوى. وقد تأكدت المخاوف الفرنسية في صيف عام 2020 حين نجح التدخل العسكري التركي إلى جانب طرابلس في قلب موازين القوى العسكرية في ليبيا، بالتفوق على كل من روسيا والإمارات العربية المتحدة، مما تسبب في تراجع قوات حفتر. وكان بوسع تركيا أن تستغل نقاط الضعف الأوروبية جراء جائحة "كوفيد-19"، كما أنها استمرت في التنديد بحديث باريس المزدوج عن ليبيا ومصالحها المكتسبة، الأمر الذي زاد من توتر ماكرون.

### شرق المتوسط: تصاعد التوترات يغير وجهة نظر فرنسا تجاه تركيا

كانت الحلقة الأخيرة من المواجهة بين فرنسا وتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط هي إرسال تركيا بصورة متكررة سفن حفر، بمرافقة عسكرية مكثفة، داخل المنطقة البحرية لقبرص، ثم اليونان، حيث تولد عن ذلك رد فعل أوروبي شديداً جداً. وقد وقفت فرنسا إلى جانب أثينا ونيقوسيا بحزم أكبر من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث أخذت زمام القيادة وتصرفت بطريقة أكثر تهديداً من الزعيم الألماني للاتحاد الأوروبي. ونشرت باريس طائرتين من طراز رافال في شرق البحر الأبيض المتوسط لإرسال رسالة ردع إلى أنقرة، محذرة ضمناً من التصعيد العسكري.

وينبغي فهم الزيادة السريعة للتوتر في ضوء خلفية الخلافات والمناوشات السابقة بين فرنسا وتركيا. وقد ثار سخط القادة الباريسيون بسبب أنشطة أنقرة في المنطقة التي تقوض بصورة متزايدة الثقة بين الحلفاء الغربيين. ولم يكن من المتوقع أن تضبط واشنطن سلوك الأتراك في شرق البحر الأبيض المتوسط، لكونها غائبة عملياً

عن ليبيا ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل خاص في الالتزام بسياسات طويلة الأمد في سوريا. وكان الألمان يُعتبرون متساهلين للغاية، لأن لديهم علاقات اقتصادية واجتماعية قوية للغاية مع تركيا، ولأنهم يفتقرون إلى رؤية جغرافية - استراتيجية. وظلت فرنسا الداعم الحقيقي الوحيد لليونان، حيث جمعت فرنسا بين الشعور القوي بالقيادة الأوروبية والقدرات العسكرية والخبرة الحقيقية في الشرق الأوسط.

ويبدو أن انتهازية أنقرة الممنهجة والفعالة في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط قد أزعت الفرنسيين بشدة. وهم الآن يشهدون تكرار مخططات التدخل التركي داخل الجوار المباشر لتركيا وخارجه. واضطرت فرنسا، التي شعرت بوجود من يفوقها قوة، إلى تغيير تقييمها الاستراتيجي لوضع تركيا في المنطقة. والآن ترى باريس أن نشاط أنقرة هو تنفيذ مشروع عثماني جديد إمبريالي شامل. هذا المشروع هو تعديلي بطبيعته، تتنازع فيه تركيا على ترسيم حدودها مع سوريا والآن مع اليونان. وقد أضيفت نكهة تركية إلى هذا المشروع الكبير في أكتوبر/ تشرين الأول عندما تدخلت تركيا في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان - إن لم تكن قد أججته - بعد أن زعمت أن "أرمينيا هي العقبة الوحيدة أمام السلام في القوقاز". ويبدو أن فرنسا تأخذ الخطاب التحريضي لحزب العدالة والتنمية بمعناه الظاهري وعلى محمل الجد. وقد أولى الجيش الفرنسي اهتمامًا خاصًا لتجدد "عقيدة الوطن الأزرق" (*Mavi Vatan*). وتزعم هذه الخطة، التي وضعها أدميرال تركي في عام 2006، أنه ينبغي على تركيا السيطرة على البحار الثلاثة المحيطة بها، لضمان نفوذها الإقليمي والحصول على مصادر الطاقة لدعم نموها الاقتصادي والديمقراطي.

ويمكن القول إن خفض التصعيد في بحر إيجه جاء نتيجة للضغوط الودية الأميركية أكثر من التهديدات الفرنسية. ومع ذلك، فإن إعلان باريس في سبتمبر/ أيلول 2020 أنها ستسلم حزمة أسلحة تضم طائرات مقاتلة وفرقاطات ومروحيات وأنظمة أسلحة إلى اليونان، يؤكد فقط أن باريس لا تراهن على وضع حد للتوترات مع تركيا. كما تبنت وسائل الإعلام الفرنسية موقفًا حازمًا جدًا مناهضًا لأردوغان وشجبت باستمرار صعود الشوفينية العدوانية في تركيا. وبالتالي، كون المواطنين الفرنسيون رأيًا سلبيًا للغاية بشأن تركيا، وهو ما يغذيه أيضًا التعاطف مع مصير الأكراد في سوريا وتركيا. كما أن استمرار أنقرة في إنكار الإبادة الجماعية للأرمن مسألة حساسة للغاية في فرنسا، البلد الذي يستضيف حوالي 5,000,000 أرمني، ينحدر معظمهم من الناجين من المذابح.

وربما فسرت المواجهة بطريقة متناظرة للغاية من منظور أنقرة. وتُصوّر وسائل الإعلام التركية فرنسا على أنها قوة متوسطة إمبريالية متدهورة غير راضية عن القيادة التركية الصاعدة. ويُنظر إلى دعوات ماكرون لمكافحة "النزعة الانفصالية" في الداخل، التي تستهدف الإسلاميين المتطرفين، على أنها فورة جديدة من كراهية الإسلام يجب على تركيا أن تدينها. والأترك غاضبون بشكل خاص من المناشدات الفرنسية للتضامن الأوروبي في الدفاع عن اليونان، الأمر الذي يبدو وكأنه استمرار لمؤامرة ساركوزي لاستبعادهم من الاتحاد الأوروبي. وهم يدركون الاختلافات في وجهات النظر بين فرنسا وألمانيا، بل إنهم يصفون برلين في بعض

الأحيان "بالوسيط النزيه" الذي سيساعد في إصلاح علاقتهم مع الاتحاد الأوروبي. ومن منظور تركيا، فإن دعم الاتحاد الأوروبي ليس موحدًا حيث تبدو إيطاليا وإسبانيا "كدولتين متأرجحتين"، وأقل ميلا للمواجهة مع تركيا، والمملكة المتحدة مترددة بخصوص كيفية التصرف بشأن قبرص - حيث تمتلك قواعد عسكرية في قبرص.

إضافة إلى ذلك، ينبغي ألا ننسى أن قضية بحر إيجه تستهوي مشاعر الشعب التركي أكثر من أي التزام قُطع في ليبيا - التي لا يعرفون عنها الكثير أو سوريا - التي يرغبون في الابتعاد عنها. كما إن تقارب فرنسا مع اليونان، وكذلك مع الإمارات ومصر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، يثير شعورًا مستمرًا بالعزلة لدى الأتراك - ما يعتبرونه تحالفًا غير رسمي كبيرًا يتوحد ببطء ضدهم. إضافة إلى ذلك، وبعد سنوات من المخاوف المتصاعدة، يبدو أن الفرنسيين راضون عن مشاهدة التراكم الحالي للخلافات بين روسيا وتركيا (في سوريا وليبيا والقوقاز). كما أن هذه التطورات يتردد صداها مع رغبة ماكرون التي كررها في الانفتاح على موسكو.

### تجاوز التوترات

قد تخف حدة تصعيد الأزمة بين فرنسا وتركيا بالسرعة ذاتها التي تأججت بها في الصيف. وقد استبعد احتمال فرض عقوبات أوروبية فورية على تركيا بعد أن قررت أنقرة سحب أسطولها من المياه اليونانية. ولم تُغلق قط قنوات الاتصال، ويعتزم وزير الخارجية التركي زيارة باريس قبل نهاية أكتوبر/ تشرين الأول. وهذا يوضح قاعدة أخرى في فهم العلاقة الفرنسية التركية: فالتحركات الاستفزازية والخطاب العدواني كانا دائمًا وسيلة لاختبار أحدهما الآخر - في حين تظل التبادلات المنظمة بوساطة ألمانيا عمومًا أكثر "تحضرًا".

وهكذا، سادت تعليقات استدلالية على تقسيم العمل المعتاد للشرطي الجيد/ السيئ بين فرنسا وألمانيا في التعامل مع تركيا، كما في عهد ساركوزي - ميركل. ومع ذلك، نشأت بعض التوترات الحقيقية بين باريس وبرلين مؤخرًا بسبب ما كان يُنظر إليه على أنه رد فعل فرنسي مبالغ فيه في شرق البحر الأبيض المتوسط. وسيتعين على البلدين أن يضبطا تعاونهما، ربما بشكل رسمي، لكي يكونا جديرين بالثقة في المستقبل.

وكما اقترح رئيس المجلس الأوروبي الحالي، تشارلز ميشيلز، ثمة حاجة إلى عقد مؤتمر كبير لمناقشة المسائل المتعددة والحساسة علنًا مع تركيا. وتشمل هذه المسائل، من بين أمور أخرى، اللاجئين السوريين والتعاون الاقتصادي الذي يمكن من خلاله بحث رفع مستوى الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ومن المؤكد أن هذا الجهد الشامل من شأنه أن يساعد على توضيح أجندة تركيا الإقليمية، التي تبدو طموحة وانتهازية ومتقلبة للغاية بحيث لا يمكن أن تكون مستدامة على المدى الطويل.

ديناميات العلاقة بين فرنسا وتركيا تبدو غير مستقرة للغاية من ظاهرها. ولكن كلا البلدين يعرف أن لديهما إرثًا طويلًا من الأولويات المشتركة، والعديد من الأولويات التي يتعين عليهما إدارتها معًا - بدءًا من التعاون في مجال إنفاذ القانون والاستخبارات، والذي يبدو أنه يسير بصورة جيدة. ومن القضايا الملحة بالنسبة للأتراك



استعادة صورتهم في أعين الرأي العام الفرنسي، الذي أصبح شديد الانتقاد لتحركات السياسة الخارجية التركية. وفي هذا الصدد، مناشدة أنقرة الشتات التركي علناً بحسابه قناة لنشر التوترات تبدو غير ملائمة وخطيرة على حد سواء. وثمة الكثير من الجهود التي تنتظر فرنسا وتركيا لتحسين حوارهما على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المدني للحفاظ على الاحترام المتبادل، والعمل معاً على بناء هيكل سياسي وأمني للشرق الأوسط.